الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تقييم تجربة الدعم الفلاحي لولاية الوادي

– دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بالوادي –

إعداد الطالبات:

- الجبارية قطرون
- منيرة داودي
- هدى ضريف

تحت إشراف الدكتور:

أحمد تي

الأستاذ المؤطر بالمؤسسة:

سالم بكاري

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله الواحد القهار العزيز الغفار مقدر الأقدار نحمده ونشكره على توفيقه وعونه لنا الذي أمدنا بالطاقة والتبصرة لإنجاز بحثنا .

ها نحن نضع اللمسات الأخيرة على عملنا المتواضع الذي تم بعون الله وتوفيقه ولولا هدى الله لنا ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل لولا فضله عز وجل فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكره الله نود أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى أساتذتنا الأفاضل وبالأخص الأستاذ المؤطر : **الدكتور : تي أحمد .**

نشكره على كرم قبول الإشراف على مذكرتنا وعلى جهده الدؤوب في مساعدتنا على إتمامها وقطف ثمارها كما نتقدم بالشكر إلى رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني **سالم بكاري** الذي ساعدنا في انجاز هذا البحث كما لا أنسى شكري إلى السيد فريد جابر المكلف بإدارة الوسائل في مديرية المصالح الفلاحية .

كن عالما ... فإن لم تستطع فكن متعلما ... فإن لم تستطع فأحب العلماء ... فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

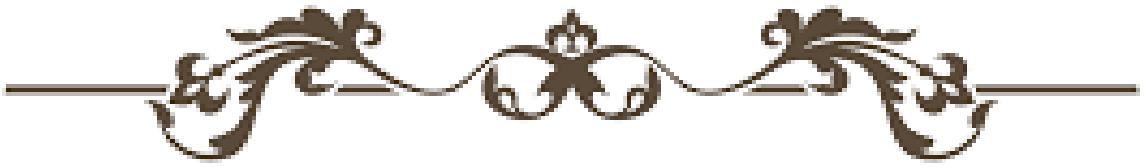

الفهـــرس

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
	الشكر والعرفان	
	فهرس المحتويات	
	قائمة الأشكال والجداول	
	مقدمة عامة	أ– ث
	الفصل الأول : الدعم الفلاحي مقاربة نظرية	
	تمهيد	01
	المبحث الأول: عموميات حول الدعم الفلاحي	02
	المطلب الأول: مفهوم الدعم الفلاحي	02
	المطلب الثاني: الظروف التي مر بها الدعم الفلاحي في الجزائر	03
	المبحث الثاني: واقع الدعم الفلاحي في الجزائر	04
	المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية	04
	المطلب الثاني: تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني	06
	خلاصة الفصل	10
	الفصل الثاني: التتبع العملي لتجربة الدعم الفلاحي في ولاية الوادي	
	تمهيد	12
	المبحث الأول: عموميات حول مديرية المصالح الفلاحية:	13
	المطلب الأول: تعريف مديرية المصالح الفلاحية وأهميتها	13
	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي	14
	المبحث الثاني: تقييم الدعم الفلاحي لولاية الوادي	16
	المطلب الأول: كيفية الاستفادة من الدعم الفلاحي	16
	المطلب الثاني: دراسة المشاريع وتقييم برامج الدعم الفلاحي	17
	خلاصة الفصل	22
	الخاتمة	24
	قائمة المراجع	27
	قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي ومجموع مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2009	07- 08
02	SITUATION DES SERVICES FAITS	16
03	Bilan de programme du soutien agricole sur FNDIA et FNDA (depuis 01/01/2013 au31/12/2016)	18

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	13

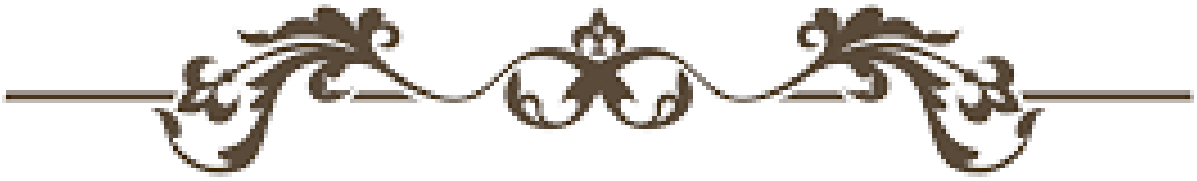

المقـدمـــة

تمهيد:

يشكل القطاع الزراعي أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مدخل كبير من إجمالي القوى العاملة، فضلا عن أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم عن هذا القطاع، إلى جانب مساهمته في توفير جزء كبير من غذاء السكان.

وقد حظي هذا القطاع بإهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في الأمن الغذائي وهو ما تترجمه تلك الإنجازات المتمثلة بتنفيذ التنمية الإقتصادية بمشروعاتها والزراعية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا رصدت لفائدته الدولة حوافز وتشجيعات كان لها أثر إيجابي على نمو الإنتاج في مختلف النشطات الفلاحية ولو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة، لاسيما من خلال توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية والإنتاج الزراعي، وهذا من أجل تحسين معيشة الفلاحين والارتقاء بعالم الريف بصفة عامة؛ ولقد شهدت الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع الفلاحي ومن بين هذه الإصلاحات "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية " ومساهمته في دفع وتيرة تطوير القطاع الفلاحي في البلاد.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا وطرحها في الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الدعم الفلاحي على التنمية الإقتصادية في الجزائر عموما، وفي ولاية الوادي خصوصا؟.

❖ **التساؤلات الفرعية:**

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثلالدعم الفلاحي وماهي الظروف التي مر بها؟.
- ما هو واقع الدعم الفلاحي في الجزائر؟.
- ما مدى فعالية الفلاحي في ضل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية؟.
- ما هو واقع الدعم الفلاحي في ولاية الوادي؟.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

- إزالة الغموض على موضوع الدعم الفلاحي.
- الإهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.
- محاولة معرفة جهود الدولة في تنمية القطاع الفلاحي خصوصا بولاية الوادي.

❖ **فرضيات البحث:**

- عرفت الجزائر تزايدا في الإهتمام بالدعم الفلاحي من خلال البرامج الداعمة، وهذا ناتج عن التحولات التي عرفتها في هذا المجال خاصة خلال السنوات الأخيرة.
- عرفت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عدة تطورات في القطاع الزراعي والذي حقق عدة أهداف.
- أدى الدعم الفلاحي إلى تطور وتنمية القطاع الفلاحي بولاية الوادي.

❖ **أهداف البحث:**

- التعرف على واقع الدعم الفلاحي في الجزائر وتقيم أدائه في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- إلقاء الضوء على برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي قامت به الدولة من أجل النهوض بالقطاع الزراعي.
- التعرف على أثر الدعم الفلاحي بولاية الوادي وأثره على التنمية المحلية.

❖ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها الدعم الفلاحي في الجزائر.
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض.
- إقامة العديد من الصناديق والمؤسسات التي تقوم بدعم هذا القطاع.

❖ **الإطار المكاني والزماني:**

2017/2000، مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي، الجزائر.

❖ **منهجية البحث:**

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز مفاهيم متعلقة بالموضوع،والاعتماد على المنهج التطبيقي والمتمثل في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول.

❖ **محددات البحث:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث: قلة المراجع وعدم الحصولعلى الإحصائيات اللازمة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية رغم محاولتنا الكثيرة دون جدوى،وهذا لا يعني عدم حصولنا على بعض منها.

❖ **محتوى البحث:**

لضمان الإحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث إلى وفصلين.

الفصل الأول المعنون بـ: الدعم الفلاحي مقاربة نظرية، والذي تم فيه إلقاء نظرة عامة حول الدعم الفلاحي، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول بعنوان عموميات حول الدعم الفلاحي والذي قسم بدوره إلى مطلبين المطلب الأول تناولنا فيه مفهوم الدعم الفلاحي، المطلب الثاني الظروف التي مر بها الدعم الفلاحي في الجزائر، وفي المبحث الثاني والذي تحت عنوان: واقع الدعم الفلاحي في الجزائر تضمن مطلبين: المطلب الأول:القطاع الفلاحي في ضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى: تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أما بالنسبة للفصل الثاني: التتبع العملي لتجربة الدعم الفلاحي في ولاية الوادي وفي هذا الفصل قمنا بدراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بالولاية حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول بعنوان عموميات حول مديرية المصالح الفلاحية، وتطرقنا في هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول جاء بعنوان تعريف مديرية المصالح الفلاحية وأهميتها، أما المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية وأهم خصائصها،و بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا إلى: تقييم تجربة الدعم الفلاحي للولاية، و قسم المبحث إلى مطلبين؛ المطلب الأول

بعنوان: كيفية الإستفادة من الدعم الفلاحي أما المطلب الثاني: دراسة مشاريع وتقييم برامج الدعم الفلاحي لولاية الوادي.

وفي الأخير نختم هذا البحث بخاتمة نعرض فيها أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الدعم الفلاحي مقاربة نظرية

المبحث الأول: عموميات حول الدعم الفلاحي.

انتهجت الجزائر سياسة زراعية تعتمد على الدعم للقطاع الفلاحي من الدولة وذلك لتحقيق أبعاد إستراتجية تنموية فعالة.

المطلب الأول: مفهوم الدعم الفلاحي.

أولا: تعريف الدعم الفلاحي.

يعرف الدعم الفلاحي على أنه عبارة عن المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهي لتشجيع الفلاحين على الاستثمار، وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.[1]

ثانيا: الأهداف الإستراتجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي.

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى آليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به، وفي هذا الإتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتجية يمكن حصرها في ما يلي:[2]

- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- تفعيل إستغلال الميزات النسبية للدولة.
- نقل وتوطين التقنيات الحديثة.
- تحقيق التنمية الإقتصادية.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.
- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية.

[1] - شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية**، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص60.

[2] - غريدي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الإستثمار في ضل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012/2011، ص ص112، 113.

المطلب الثاني: الظروف التي مر بها الدعم الفلاحي في الجزائر.

تميز دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام بإحتياجاته في مجال الإستغلال والإستثمار، وذلك بين مزارع القطاع العمومي وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج، والدعم غير مباشر من خلال معدلات الفائدة التفاضلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، ورغم هذا فقد عجز قطاع الفلاحة على تغطية الطلب الوطني من المنتوجات الفلاحية خاصة السلع الغذائية الأساسية (كالحبوب، البقول الجافة، الحليب) حيث بلغت الفجوة الغذائية ذروتها في القيمة والكمية، أما في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الأولى عام 1991 ومنح مزارع لحرية تسوق منتجاتها إلا أنها بقيت نسبة من المزارع العاجزة تدور حول 75% إلى غاية 1986 بمبلغ قدره 1821مليون دج في السنة تتحمله الدولة في كل مرة، أما في منتصف الثمانينات فكانت الجزائر تعيش الأزمة المالية مما جعل الدولة غير قادرة على الاستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج والاستهلاك، حيث شرعت في عدة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تقليص الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازنة في هذا القطاع الفلاحي من خلال المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن التحرير التدريجي لأسعار المنتوجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي وفي سنة 1983 بموجب هذا المرسوم تم الشروع في تقليص دعم الدولة للقطاع الفلاحي، حيث إستمرت إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع إلى غاية إصلاح 1987 المتضمن إعادة تنظيم المزارعين المنتجين بها باستثناء الأرض التي بقيت ملكا لدولة حيث منحت الفلاحين حق الإنتفاع بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية وبهذا الإصلاح تخلصت الدولة من عبء القطاع العام.[1]

ثم جاء القانون رقم 89-12 بتاريخ 5 جويلية 1989 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات وآليات الضبط الإقتصادي بواسطة الأسعار، والذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة إلى الإنتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل الإنتاج فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعارها، ولكن دعم الدولة للقطاع تواصل من خلال هذا القانون المتمثل في آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي شمل 07 سلع بالنظر إلى أهميتها الغذائية، وفي 3 جويلية 1991 وقعت الجزائر إتفاقية مع صندوق النقد الدولي ثم إتفاق ستاندباي في أفريل 1994 أدى بالدولة الإلغاء التام للدعم في نهاية 1995 (إلا الخبز والحليب).[2]

[1] – رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003، ص 202.

[2] – نفس المرجع السابق، ص203.

المبحث الثاني: واقع الدعم الفلاحي في الجزائر.

لقد شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات وكان الهدف من كل تلك الإصلاحات هو إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل، ولتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين قامت الدولة بوضع عدة برامج منها برنامج سمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية.

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج لدعم القطاع الفلاحي له عدة أهداف، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريفه وأهدافه.

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

حسب الأجندة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فالمخطط الوطني لتنمية الفلاحية هو إستراتجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، كما يعرف المخطط الوطني لتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية ولإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف، يتكون من عدة مصادر ومن بينها الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية FNRDA.[1]

2- أهداف المخطط PNDA:

تتمثل أهداف هذا المخطط في:[2]

- الحماية و الإستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين.

---

[1] – نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتورا، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر قايد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية، 2011-2012، ص163.

[2] – سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص7.

- تحديد مبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي.

ثانيا: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المخطط يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك ومن هنا نذكر هذه الأجهزة فيما يلي:[1]

1-الجهاز الإداري: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الفرقة الفلاحية الولائية.

- **مديرية المصالح الفلاحية (DSA)**: تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة.

- **الغرفة الفلاحية:** تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118-91 المؤرخ في 1991/04/27 وهذا بعد انتخاب وتنصيب هياكلها: مجلس الغرفة، مجلس الإدارة للرئيس، وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل للسلطات الإدارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية ويمكن ذكر بعض مهام الغرفة الفلاحية وهي:

- تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع والتحويل.
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها.
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية.
- الإرشاد الفلاحي.
- **2- الجهاز المالي:** ويضم كل من:

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** أنشأت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 64-72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل الإصلاحات 19-87 المرفقة بكيفية الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي مكون

[1] – معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية وتجارة وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014. ص42.

من عدة صناديق جهوية (CRMA) موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامها في:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري....الخ.
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا.
- **بنك الفلاحة وتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 16-05-1982 وقد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حين أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطة لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطوير ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة والصيادلة .....الخ.
- يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيمياوية.

المطلب الثاني: تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

نظرا للأهداف التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المتمثلة في تحقيق التنمية الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة على المستوى الوطني وخاصة في المناطق الريفية والصحراوية، جعل الدولة تعمل على تفعيل وتنمية النشطات والأعمال الفلاحية المختلفة، من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية تعمل على دعم هذه النشطات والأعمال، هذه الصناديق جعلت الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة يختلف حجمها من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى المساهمات والإعانات المحددة من طرف التشريع وكذا الهبات والوصايا، وهو ما يوضحة في الجدول الآتي:[1]

[1] – غريدي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الإستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص167.

الجدول رقم (1): تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي ومجموع مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2009

الصناديق	رقم حسباتها	2000		2001		2002		2003		2004	
		مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات
FNRDA	067-302	21145	7000	34638	23500	37407	37407	45483	45461.7	41127	40500
FNDIA	067-302	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//
FNRPA	121-302	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//
FPZPP	071-302	154.6	0.00	338.6	357.7	.1661	163.1	159.1	136.1	269.9	260.0
FLCDDPS	109-302	//	//	//	//	500	500	2000	200	5660	5660
FLCDDPS-PSS	001-109-302	//	///	//	//	//	//	//	//	//	//
FLCDDPS-PSHP	002-109-302	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//
FDRMVTC-	111-302	14000	8000	10000	0.00	10000	10000	2000	200	8840.2	8840
FDRMVTC-PSS	005-11-302	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//
FDRMVTC – PSHP	006-11-302	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//
FDRMVTC-DR-PSHP	2007-11-302	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//
مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة لكل سنة		25299.6	15000	44676.6	23857.7	48073.1	48070.1	49642.1	49597.8	55894.1	55260
نسبة إستخدام مجموع مبالغ الدعم		59.29		53.40		99.99		99.91		98.89	

المصدر : مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مدرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

2009		2008		2007		2006		2005		رقم حسابها	الصناديق
مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات		
//	//	//	//	//	//	//	//	//	//	067-302	FNRDA
9650	58781.6	9465.9	59254.2	6000	24945.7	34000	39335.2	27500	2944.1	067-302	FNDIA
9914.5	12000	5500	14500	6000	8500	8500	0.00	0.00	8500	121-302	FNRPA
753.3	1172.6	716.0	1469.3	508.8	508.8	714.8	1066.1	185.4	191.6	071-302	FPZPP
2325	15762.4	1000	15512.4	0.00	10512.4	3555.7	9068	3200	5108	109-302	FLCDDPS
0.00	407	200	475	0.00	294	//	//	//	//	001-109-302	FLCDDPS-PSS
1000	9508	500	9758	0.00	6141	//	//	//	//	002-109-302	FLCDDPS-PSHP
3750	16520.4	1000	15270.4	7934.4	13904.7	6500	14280.7	13000	13000.4	111-302	FDRMVTC
447	6962.4	0.00	6657.4	1113.6	5901	//	//	//	//	005-111-303	FDRMVTC-PSS
2104.5	9646	0.00	9346	352	4633	//	//	//	//	006-111-302	FDRMVTC-PSHP
0.00	5250	0.00	5000	0.00	0.00	//	//	//	//	007-111-302	FDRMVTC-DR-PSHP
29944.3	136010.4	17665.9	137242.7	21908.8	75370.4	53270.5	63750	43885.4	56241.1	مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة لكل سنة	
22.02		12.87		29.07		83.56		70.03		نسبة إستخدام مجموع مبالغ الدعم %	

المصدر : مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مدرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

من الجدول نلاحظ أن حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع النشطات والأعمال الفلاحية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى خاصة بداية من سنة 2006، التي عرفت إنشاء فروع حسابية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، لدعم البرامج الخاصة بتنمية الجنوب والبرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا، مما جعل هذه المبالغ تنتقل من 25299.6م دج سنة 2000 إلى 136010.4م دج سنة 2009، وهو ما يمثل نسبة النمو ب 437.6% وكان أكبر حجم من المبالغ المالية خصصت لصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بمتوسط 39115.5 م دج سنويا، يليه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بمتوسط 10521.7م دج سنويا، ثم يليه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب بمتوسط 8015 م دج سنويا، هذا مما يدل على إهتمام الدولة وتحفيزها لزيادة الأراضي الزراعية والاستثمارات الفلاحية والتنمية الريفية والحفاظ على المناطق السهبية والصحراوية وحمايتها أما بالنسبة لإستخدامات هذه المخصصات المالية فقد عرفت زيادة في السنوات الأولى وصلت إلى 99.99%، 99.91%، 98.89%في السنوات 2002، 2003، 2004 على التوالي؛ لتعرف بعدها تراجعا كبيرا وصل إلى12.87% في سنة 2008 و 22.02%سنة 2009، ويرجع هذا الإنخفاض في استخدام هذه المخصصات إلى الزيادات الكبيرة في مبالغ مخصصات حسابات صندوقي FLCDDPS و FDRMVTC الموجهة لتطبيق البرامج الخاصة بالجنوب والهضاب العليا والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا من جهة وعدم إستخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المخولة لها ذلك، لعدم وجود الطلب عليها من قبل الفلاحين وسكان تلك المناطق، بسبب قلة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية وكذا الشروط الموضوعة من قبل هذه الهيئات لتقديم الدعم، المتمثلة خاصة في عقود ملكية الأراضي، والمشاركة بنسبة مالية في تكاليف المشروع وهو الشيء الذي يفتقده هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالأعمال الفلاحية، إضافة إلى ذلك النزوح أو الهجرة التي حدثت في هذه المناطق من قبل السكان في الفترة السابقة الناتجة على الظروف الأمنية، وتخوفهم من العودة إلى أراضيهم بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه بعض المناطق من جهة أخرى.[1]

[1] – غريدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص168.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول الدعم الفلاحي، حيث يعتبر سياسة إنتهجتها الجزائر منذ فترات طويلة إلى مستوى المواصفات العالمية، لكن هذه السياسة مرت بعدة ظروف جعلت الدولة غير قادرة على مواصلة هذا الدعم، أي إلغائه لأسباب عديدة من أهمها ارتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية المستوردة من الخارج وغيرها، كما حاولت الجزائر في الفترات الأخيرة الرجوع إليه من خلال البرامج التنموية المتبعة، التي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث لوحظ أن هذا المخطط حقق عدة تطورات.

الفصل الثاني:

التتبع العملي لتجربة الدعم الفلاحي في ولاية الوادي دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بالوادي

تمهيد:

عرفت سياسة الدعم الفلاحي تطورات مستمرة ومتنامية جعلت من الدولة تخصص مبالغ هامة لدعم هذا القطاع مما أعطى له أهمية كبيرة. وتعتبر ولاية الوادي من الولايات الفلاحية التي إستفادت من مجهودات الدولة فيما يخص الدعم الفلاحي، فلقد عرف الدعم الفلاحي تطورات هامة في جميع الفروع الفلاحية من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

مما سبق سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول مديرية المصالح الفلاحية.

المبحث الثاني: تقييم الدعم الفلاحي في ولاية الوادي.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية المصالح الفلاحية.

لقد عملت الدولة على توفير العديد من المؤسسات لتسهيل عملية الدعم للفلاحين ومن بين هذه المؤسسات نذكر مديرية المصالح الفلاحية.

المطلب الأول: تعريف مديرية المصالح الفلاحية وأهميتها.

أولا: تعريف مديرية المصالح الفلاحية.

نشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم195/90 المؤرخ في 1990/06/23، المحدد لتنظيم وتسيير المصالح الفلاحية وهي مؤسسة تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وتعمل بالتنسيق مابين الهيئات الفلاحية والمعاهد التقنية للولاية كما تعتبر المشرف الأساسي على القطاع الفلاحي بجميع فروعه المتواجدة في جل الدوائر وتسمى بالقسم الفرعي الفلاحي ، هذا من جهة وفروع البلديات تسمى بمندوبيات فلاحية.[1]

ثانيا: أهمية مديرية المصالح الفلاحية.

تتجلى أهمية المصالح الفلاحية فيما يلي:[2]

- جاءت لبرمجة مشاريع تنموية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لتنمية القطاع الفلاحي بالولاية.
- مرافقة الفلاحين والمربيين مراقبة تقنية(العلمية).
- الدعم المادي لتحسين مستوى التسيير في الحقل (إدخال أساليب مستحدثة في أنظمة السقي، التسميد، الحرث، وفي البذر) تأطير الحملات الصحية النباتية والحيوانية.
- وأهم الإنجازات للفترة2000 – 2016 (مساهمة الدولة لتطوير القطاع بالولاية) المتجسدة في الملحق رقم1.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمدرية المصالح الفلاحية وأهم خصائصها.

أولا: الهيكل التنظيمي لمدرية المصالح الفلاحية.

[1]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، **مهام مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي**،2015، ص04.
[2]- نفس المرجع السابق،ص05.

الشكل رقم (01): المخطط الهيكلي لتنظيم مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

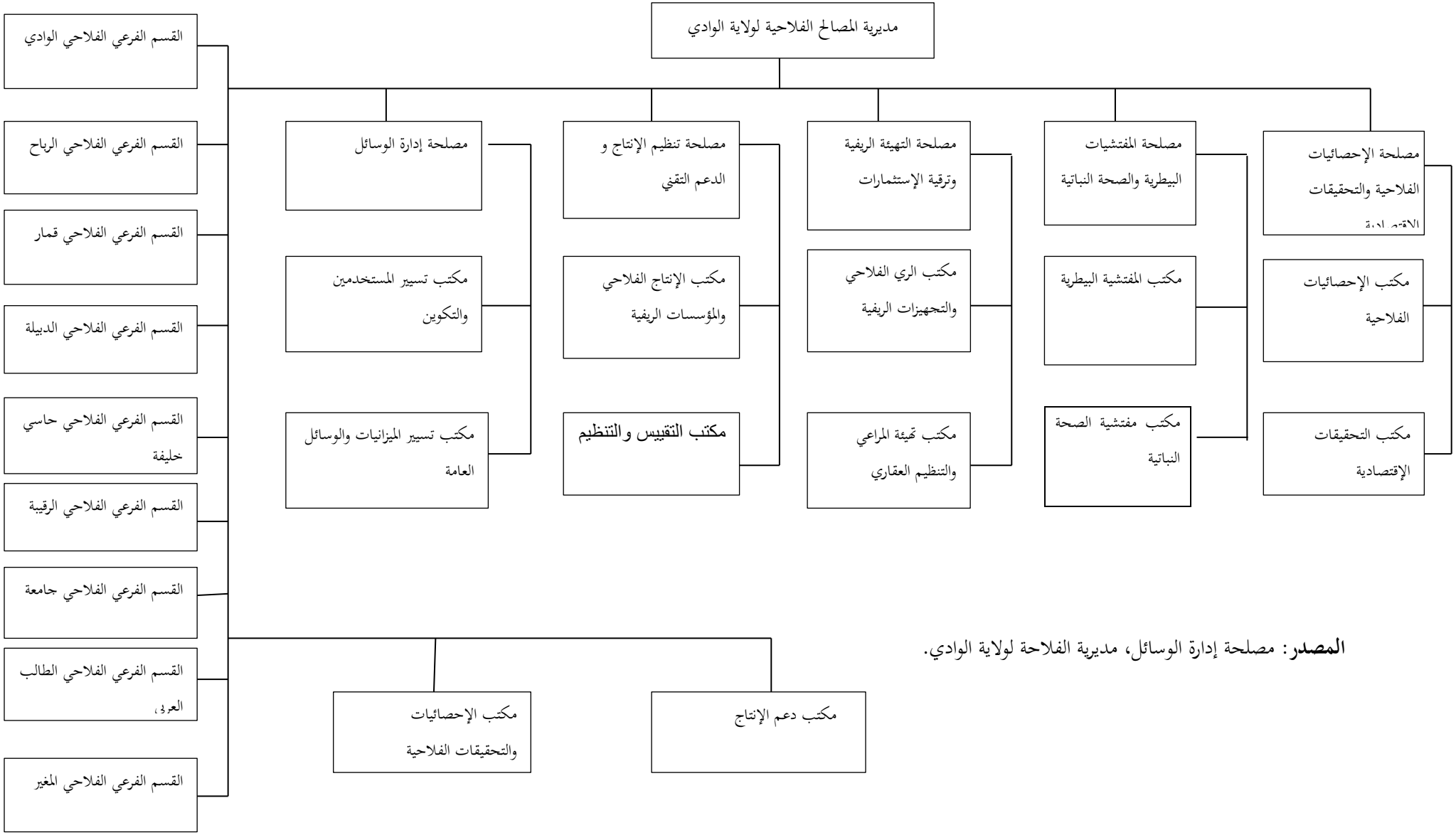

المصدر: مصلحة إدارة الوسائل، مديرية الفلاحة لولاية الوادي.

ثانيا: خصائص مديرية المصالح الفلاحية.

تتمثل أهم خصائص المديرية فيما يلي:[1]

- تحتوي على طاقم تقني كبير على مستوى مقر الولاية وله تنفيذيات عدة عبر جميع دوائر الولاية والبلديات.
- له علاقة مباشرة مع الوزارة الوصية والولاية والهيئات الإدارية الأخرى.
- التنسيق المباشر مع الهيئات المهنية (الغرفة الفلاحية الولائية) والتي تمثل الهيئة التنظيمية للجمعيات والتعاونيات النشطة في القطاع الفلاحي.
- إلى جانب هذا العلاقة المباشرة مع الهيئات التقنية مثل معاهد البحوث العلمية والتي تتمثل أهمها في:

- المعهد التقني لتطوير الزراعات الصحراوية-جامعة- ITDAS.
- معهد البحث العلمي بالمناطق الجافة –بسكرة- CRSTRA.
- المعهد التقني للأشجار المثمرة-قسنطينة- ITAF.
- المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي –بن عكنون، الجزائر-INVA .
- المعهد التقني للمحاصيل الكبرى –الحراش، الجزائر-ITGC.
- المعهد التقني للزراعات الحقلية والصناعية –سطاوالي، الجزائر- ITCMI .
- كما تتم هذه العلاقات مع معظم الجامعات وعلى رأسها جامعة الشهيد حمة لخضر-بالوادي- إلى جانب معاهد التكوين المهني المتخصص.

[1] – مقابلة شخصية مع السيد:بكاري سالم، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية الفلاحة بولاية الوادي،2017/03/15، 14:30.

المبحث الثاني: تقيم الدعم الفلاحي في ولاية الوادي.

لقد شهدت الولاية في الآونة الأخيرة إهتمام كبير بالدعم الفلاحي وذلك حسب ما نلاحظه من خلال دراستنا.

المطلب الأول: كيفية الاستفادة من الدعم الفلاحي.

أولا: المستفيدون من الدعم.

يستفيد من الدعم الفلاحي في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية من له علاقة بما يلي:[1]

– الفلاحون والمربون فردية أو جمعية.

– المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات طابع تجاري وصناعي التي تساهم في نشاطات الإنتاج التحويل والتسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية والمنتجات الزراعية الغذائية.

– لا يؤهل الاستفادة من الدعم إلا المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الاقتصادية المقرر من قبل الوزارة.

ثانيا:ملف الاستفادة من الدعم:[2]

– طلب الدعم. – مخطط القطعة. – بطاقة فنية للمستثمر.

– بطاقة الفلاح. – بطاقة فنية للمستثمر. – تحقيق ميداني لتحري دقة المعلومات.

– الملكية. – فواتير شكلية.

1– إستنادا على الوثائق المقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

2– نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: دراسة مشاريع وتقيم برامج الدعم الفلاحي لولاية الوادي.

أولا: حالة الخدمات.

الشكل رقم (2):SITUATION DES SERVICES FAITS

	Nombre des ASF			**Montant consommè DA**		
Campagne	CRMA	BADR	TOTAL	CRMA	BADR	TOTAL
2001-2000	77	0	77	30735000.00	-	30735000.00
2002	2871	232	3103	997854000.00	61051000.00	1058905000.00
2003	3040	4509	7549	1265440000.00	873350000.00	2138790000.00
2004	550	5912	6462	120263000.00	1150363000.00	1270626000.00
2005	202	5532	5734	35337000.00	1119362000.00	115469900000
2006	224	1575	1799	46437000.00	407305000.00	453742000.00
2007	127	529	656	133315000.00	231007000.00	364322000.00
2008	2	156	158	7450000.00	77490000.00	84940000.00
2009	0	53	53	-	70465000.00	70465000.00
2010	0	16	16	-	238521000.00	238521000.00
2011	0	7341	7341	-	349593000.00	349593000.00
2012	0	11834	11834	-	442164000.00	442164000.00
2013	0	462	462	-	193392422.60	193392422.60
2014	0	684	684	-	292951458.51	292951458.51
2015	0	811	811	-	624809732.97	624809732.97
2016	0	375	375	-	621780173.24	621780173.24
2017	0	32	32	-	46179873.50	46179873.50
TOTL Gèn			**47146**	2636831000.00	6799784660.82	**9436615660.82**

المصدر: مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع في الصندوق الجهوي لكل من صندوق التعاون الفلاحي CRMAو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRو النفقات المالية لكل منهم؛ علما أن نسبة الدعم خلال فترة 2000-2008 كانت 70% وانخفضت بقيمة 30%.

بالنسبة لصندوق CRMA:

- بالنسبة لسنة 2000-2001 كان يحتوي على77 مشروع بينما BADR انعدم رصيده في هذه السنة بحيث كانت القيمة المنفقة 30735000.00 دج.

- أما بالنسبة لسنة 2002-2003 لاحظنا أنه هناك زيادة معتبرة في عدد المشاريع والقيمة المالية بـ:2871 و 3040مشروع و قيمة مالية 9978540000 دج و 1265440000دج على التوالي.
- وفي سنة 2004إنخفض عدد المشاريع إلى ما يقارب 550 مشروع أي بقيمة 120263000.00 دج.
- أما في سنة 2005 فهناك إنخفاض في عدد المشاريع ليصل إلى 202 مشروع مقابل انخفاض في القيمة المالية بـ: 35337000.00 دج.
- وفي سنة 2006 ارتفع العدد إلى 224 مشروع أدى إلى إرتفاع في القيمة المالية لتصل إلى 46437000.00 دج، و فيما يخص سنة 2007لوحظ بانه هناك نقص في عدد المشاريع بـ: 127 مشروع أما القيمة المالية زادت بقيمة معتبرة حيث أصبحت 133315000.00 دج، ليصل عدد المشاريع إلى 02 في سنة 2008 ويتبعه نقصان في القيمة المالية، ومن سنة 2009 إلى يومنا هذا هناك انعدام في قيمة وعدد المشاريع.

- بالنسبة إلى بنك البدرBADAR:

- نلاحظ من 2000إلى 2001 منعدمة التعامل ومن 2002 بدأ العمل وفتح 232 مشروع إلى أن يصل إنفاق إلى ما قيمته 61051000000دج.

- في 2003و2004 زيادة معتبرة ليصل عدد المشاريع على التوالي إلى 4509و 5912 مشروع و إنفاق ما قيمته 873350000.00دج و 1150363000.00دج.
- أما سنة 2005 انخفاض المشاريع إلى 5532 و إنفاق ما قيمته 1119362000.00دج، ومن سنة 2006إلى سنة 2010 انخفاض عدد المشاريع على التوالي إلى1575- 529-156-53-16 مشروع ويتبعها إنخفاض في القيمة المالية إلى407305000.00 دج-231007000.00 دج-77490000.00 دج- 70465000.00دج أما بالنسبة لسنة 2010فإن القيمة المالية في تزايد لتصل إلى 238521000.00دج، كما نلاحظ زيادة المشاريع لسنتي: 2011-2012 وزيادة القيمة المالية إلى 349593000.00 دج-442164000.00دج، سنة 2013 انخفاض إلى 462 مشروع وتليها انخفاض في قيمة التدفق النقدي إلى 193392422.60، أما سنة 2014و2015 زيادة بـ: 684 -811 مشوع وزيادة في التدفق النقدي بـ: 292951458.51دج – 624809732.97دج على التوالي.
- أما سنة 2016فهناك نقصان إلى 375 مشروع وقيمة مالية منخفضة إلى 621780173.24دج. أما السنة الجارية 2017 سجل في الثلاثي الأول منه 32 مشروع وتم الإنفاق عليه 46179873.50دج والملاحظة أنه قد تم من سنة2000 إلى يومنا هذا إنفاق إجمالي ما قيمته 9436615660.82دج.

ثانيا: تقييم برامج الدعم.

الجدول رقم (03): Bilan de programme du soutien agricole sur FNDIA et FNDA (depuis 01/01/2013 au31/12/2016)

Actions	année / Unité	2013	2014	2015	2016	Total
Plantations djabbars	Ha	/	2.7	113.23	181.79	297.72
Plantations olives	Ha	/	/	13.91	11.5	25.41
Serres tunels	Ha	/	0.2	0.96	1	2.16
	U	/	5	24	25	54
Forages	U	/	105	237	112	454
Puits	U	/	1	10	11	22
Bassins	U	/	5	19	24	48
	m³	/	400	1620	2020	4040
Equipements forages et puits	U	/	98	291	221	610
Reseau d'irrigation par goutte à goutte	Ha	/	41	401.5	683.38	1125.88
Reseau d'irrigation par asperrsion (kit)	Ha	/	/	41	39	80
Pivot	U	/		4	/	4
Chambres froides	U			2	5	7
	m³	/	/	4092.12	11974.94	16067.06
Huilerie	m³	1	/	/	/	1
Unité de conditionnement des dattes	U	/	/	2	/	2
Unite de transformation des dattes	U	/	/	/	1	1
Tracteurs agricoles	U	17	27	55	58	157
Moissonneuse Batteuse	U	/	1	3	3	7
Moissonneuse Batteuse (Renouvellemnt)	U	/	1	2	/	3
Engrais	Qx	96016.50	64840.50	168488.50	145118.50	474464.00
Engrais	Ha	22815	23932.24	17623.59	23794.50	88165.33
Apicuiture (acquisition des ruches pleines)	U	/	60	90	60	210

المصدر : مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لسنة 2013 كان الدعم الزراعي منعدم ماعدا ثلاث إجراءات وهي تقديم معصرة زيتون واحدة و 96016.6قنطار من الأسمدة الكيماوية إضافة إلى 22815 هكتار من دعم الطاقة و هذه الإجراءات الثلاث ليست السبب في انعدام مختلف الإجراءات الأخرى لكون الطلب عليها معدوم.

- كما نلاحظ أن غراسة النخيل سنة 2014 قدرت بـ 2.7 هكتار في تزايد بـ 113.23 و 181.23 لسنوات 2015 – 2016 على الترتيب، أما بالنسبة إلى غراسة الزيتون كانت منعدمة سنة 2014 وقدرت سنة 2015 بـ 13.91 هكتار، وفي أواخر سنة 2016 هناك نقص بقيمة 2.41 هكتار إلى أن يصل إلى 11.5 هكتار، وفيما يخص البيوت البلاستكية نلاحظ في سنة 2014 تم تقديم 0.2 هكتار و 05 وحدات، أما في سنة 2015 فهناك زيادة في القيمتين حيث قدرت الهكتارات بـ 0.96 والوحدات بـ 24 وحدة.

- كما كان دعم الآبار العميقة والآبار العادية، زيادة على التوالي على التوالي 105 و 01 لسنة 2014 الى 237وحدةو 10وحدات سنة 2015، وفيما يخص الآبار العميقة فلاحظنا نقصان لتصل إلى 112وحدة خلال سنة 2016. أما الآبار العادية زادت، وبالنسبة لحوض السقي نلاحظ زيادة في الوحدات للسنوات الثلاث 2014-2015-2016 بـ: 5- 19-240 وحدة على الترتيب، فيما يخص الإرتفاع في طول أحواض السقي فهناك زيادات معتبرة قدرت بـ: 400-1620-2020 على التوالي. وكان دعم تجهيز الآبار أيضا في زيادة قدرت بـ 98 وحدة سنة 2014 إلى 291 وجدت سنة 2015 و221 وحدة في سنة 2016 ، كما نلاحظ أن شبكات السقي تطورت تطورًا كبيرا فمن 41 وحدة سنة 2014 الى 401.5، 683.37 وحدة للسنوات 2015-2016على التوالي.

- و بالنسبة للسقي بالرش نلاحظ سنة 2014 منعدمة تماما، أما سنة 2015 كان 41 هكتار وينقص سنة 2016 إلى 39 هكتار. أما الرش المحوري منعدم سنة 2.14 أما سنة 2015 كانت 4 وحدات فقط لينعدم مرة أخرى سنة 2016، كما نلاحظ دعم غرف التبريد سنة 2014 منعدمة أما في سنة 2015 و نلاحظ وجود وحدتين بـ: 4092.12هكتار زيادة لسنة 2016 والتي قدرت بـ 3 وحدات ليصبح عدد الوحدات 05 وما يقدر بـ 7882.82 ليصبح 11974.94هكتار مكعب.معصرة الزيتون نلاحظ وجود معصرة واحدة سنة 2013 فقط، أما بالنسبة لوحدات توظيب التمور. فنلاحظ دعم 2 وحدات سنة 2015 فقط، كما لوحظ وجود وحدة واحدة من وحدات تحويل التمور سنة 2016 فقط. وفي ما يخص العتاد الفلاحي نلاحظ تطور مستمر من سنة 2013 إلى 2016 حيث قدرت الوحدات على التوالي 17-27-55-58. لنصل إلى آلات الحصاد حيث قدرت بوحدة واحدة سنة 2014 لتزيد إلى 3 وحدات لسنتي 2016/2015.

- أما بالنسبة إلى دعم الأسمدة الكيماوية فكانت سنة 2013 96016.50 قنطار لتنقص وتصل الى 64840.50 أما سنة 2015 هناك زيادة قدرت بـ 103648 قنطار. لتنقص من جديد بقيمة 23370

قنطار. أما بالنسبة للطاقة فنلاحظ زيادة على التوالي 22815 و 23932.24 لسنة 2013و 2014 ، أما بالنسبة لسنة 2016 قدر بـ 16170.91 لتصل إلى 23794هكتار.

كما لوحظ وجود زيادة في عملية دعم النحل لسنتي 2014-2015 بـ: 60و 90 وحدة على الترتيب، أما سنة 2015فلاحظنا نقصان حيث قدر بـ 30 لتصل إلى 90 وحدة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن ولاية الوادي حظيت بنجاح في القطاع الفلاحي وذلك من خلال دعم الدولة لهذا القطاع.

حيث تطورت المشاريع المدعمة خلال الفترة 2000-2017 ليصل عددها إلى 47146 مشروع وإنفاق ما قيمته 9436615660.82 دج خلال هاته السنوات، كما تطورت البرامج المستثمرة في الولاية تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى.

كما نستنتج أن الدعم الفلاحي كان له أثر كبير على تنمية القطاع الفلاحي بالولاية والذي أدى إلى تطور هذا القطاع بالولاية حيث أصبحت من الولايات الفلاحية الرائدة في مجال الفلاحة.

الخـــاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز مدى أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني وإيضاح المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة تطورات بداية من التسيير الذاتي وصولا إلى برامج تنموية متبعة في السنوات الأخيرة، وتم التطرق بالتفصيل إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية لمعرفة أثر هذا المخطط على القطاع، حيث قام هذا البرنامج بتقديم عدة مساعدات للفلاحين وهذا من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هذا الأخير لم يحقق بعد استقرارا إيجابيا وهذا لعدة أسباب من أهمها سوء التسيير و الإستراتيجية الداعمة لهذا القطاع.

❖ **إختبار فرضيات البحث:**

- قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي، ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- عرف الإقتصاد الوطني إستقرار منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من عدم استقرار الأمن الغذائي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- من خلال دراستنا للموضوع نثبت صحة الفرضية الثالثة وذلك بنجاح المشاريع المستثمرة في الولاية.

❖ **النتائج:**

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية، والتي تعني إستخدام الموارد المتاحة الطبيعية لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الفلاحي.
- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.
- تعمل مديرية الفلاحة والتنمية الريفية على منح الدعم وذلك من أجل دفع عجلة التنمية للقطاع الفلاحي.
- عدم تحقيق الأمن الغذائي وهذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.
- إنخفاض في نسبة الدعم من 70% إلى 30% أدى إلى زيادة الطلب على الدعم.

- إنعدام في دعم المشاريع بالنسبة لصندوق التعاون الفلاحي CRMA إبتداءا من سنة 2009.
- إنعدام الدعم التقني سنة سنة 2013.
- تذبذب في قيم نفقات الدعم.

❖ **التوصيات و الإقتراحات:**

بناءا على هذه النتائج فإن توصيات البحث تتمثل فيما يلي:

- إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة لزراعة، واعتماد التراكيب المحصولية والدورات الزراعية التي تضمن استمرار قدراتها على الإنتاج.
- حل مشكل العقارات والتي تعد مشكل على حساب القطاع الفلاحي وذلك من خلال البناءات على الأراضي الصالحة للزراعة.
- الإعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلان المكتوبة والمرئية لتحسين المنتوج الفلاحي.

قائمة المراجـــع

المذكرات :

1) سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية (2000-2005)في ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية،كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

2) شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

3) غريدي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الإستثمار في ضل الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

4) معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلى محمد أو لحاج، كلية العلوم الاقتصادية وتجارة وعلوم التسيير، البويرة، 2015/2014.

5) نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012.

المجلات:

1) رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2003.

التقارير:

1) مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مهام مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي،2015.

المقابلات الشخصية:

1) مقابلة مع السيد بكاري سالم، رئيس مصلحة تنظيم الانتاج و الدعم التقني.

قائمة المـلاحق

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزنرة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

المقومات الطبيعية للولاية

- *مساحة الولايـــة:.....4 458 000 هـ.*
- *مساحة المراعي :.....1 444 000 هـ*
- *المساحة الفلاحية المستغلة :..... 95 000 هـ.*
- *المساحة الموزعة في اطار APFA : ..... 108 000 هـ.*
- *المساحة الموزعة في اطار الامتياز : ..... 33 000 هـ.*
- *المساحات الكبرى المقترحة للاستثمار : 34 محيط بمساحة 60 000 هـ*

الـــــــري الفـلاحي

- *الآبار السطحـــية :..... 32 000 بئر بصبيب 80 000 ل/ثا*
- *الآبار العميقة و المتوسطة :.....750 بئر بصبيب 15 000 ل/ثا*
- *أنظمة الري المقتصدة للماء :.....63%*

الإنتـــــــاج النباتي

- - مجموع الانتاج النباتي : 18.5 مليون قنطار منها :
  - ✓ - البطاطس : 11 مليون قنطار بمساحة 34 ألف هكتار.
  - ✓ - النخيل : 2.5 مليون قنطار بمساحة 37 ألف هكتار
  - ✓ - الحبوب : 529 ألف قنطار بمساحة 12 ألف هكتار.
  - ✓ - الاعلاف : 2370 هـ تقديرات الانتاج: 367350 قنطارا.

التعداد الحيواني

- - الأغنام :..... 635 000 رأس.
- - الماعز :..... 542 000 رأس.
- - الإبل :..... 42 000 رأس.
- - الأبقار :..... 22 000 رأس.

أهم الانجازات للفترة 2000 -2016 (مساهمات الدولة لتطوير القطاع بالولاية)

- المسالك الفلاحية : .....1 000 كلم .
- الكهرباء الفلاحية :.....400 كلم
- خنادق صرف المياه :..... 600 كلم .
- غراسة النخيل: ..... 8872 هـ
- غراسة الزيتون.....1738.5 هـ
- البيوت البلاستيكية :..... 2575 بيت
- حفر الآبار متوسطة :..... 577 بئرا
- حفر الآبار سطحية :..... 2411 بئرا
- تجهيزات الضخ :.....6481 وحدة
- انجاز أحواض السقي : ..... 4190 حوضا
- انجاز شبكة السقي (التقطير- رش) : ....300 15 هـ
- وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية *(وحدات تبريد):.....119 وحدة بقـــدرة :129237 م^3.
  - * وحدات توضيب التمور و الخضر.....:05 وحدات.
  - * معاصر زيت الزيتون:.....02 معاصر.

* وحدة تحويل التمور :.....01 وحـدة.

- جرارات فلاحية ولواحقها:..... 157 جرارا.
- آلات الحاصدة :.....08 آلة.
- أقسام فرعية فلاحية : .....08 أقسام .
- مخبر بيطري:.....01
- مركز تطوير تربية الإبل : 01
- دعم الاسمدة الفلاحية(2016):.....145200 ق لفائدة :3875 فلاحا
- دعم الطاقة الكهربائية(2016):.....23795 هـ لفائدة :5275 فلاحا.
- دعم بذور الحبوب..... 11347.50ق بـ12117900.00 دج
- دعم تصدير التمور.....167027كلغ بـ1050000.00دج

وضعية تثمين المنتوجات الفلاحية:

- قدرات التبريد بالولاية:119 غرفة تبريد بطاقة اجمالية تقدر بـ:129236.94م^3 منها 73567.06م^3 في اطار الدعم الفلاحي للدولة.
- انشاء مجمع تبريد وتوضيب للمواد الفلاحية ببلدية الطريفاوي بطاقة تبريد تقدر بـ20000م^3.
- وحدات لتوضيب التمور بعدد:07 منها 04 وحدات مدعمة من طرف الدولة بقدرة انتاجية تقدر بـ6000 طن سنويا.
- معاصر لزيت الزيتون بعدد:05 و بقدرة تحويلية تقدر بـ77قنطارا في الساعة منها 01 تقليدية و 02 مدعمتان من طرف الدولة.

أهـــــــــداف القطاع

- توسيع المساحة المستصلحة إلى 000 150 هكتار (2019)
- عصرنه الفلاحة ومكننتها وتكثيفها.
- إدخال أصناف زراعية ذات مردودية عالية .
- التركيز على الزيادة في المحاصيل التالية :
  البطاطس – الحبوب – الطماطم الحقلية – النخيل – الزيتون
- تثمين المنتوجات الفلاحية (التحويل والتخزين).
- العمل على تشجيع التصدير.

المؤشرات الاقتصادية

- نسبة النمو: 08%
- قيمة المنتوج الفلاحي : .....166 مليار دج
- المرتبة الأولى وطنيا في منتوج البطاطس : 23% .
- المرتبة الثانية وطنيا في منتوج التمور : 25 % .
- حجم اليد العاملة الفلاحية : 000 125 منصب منها 000 77 منصب دائم

الملحق رقم 02

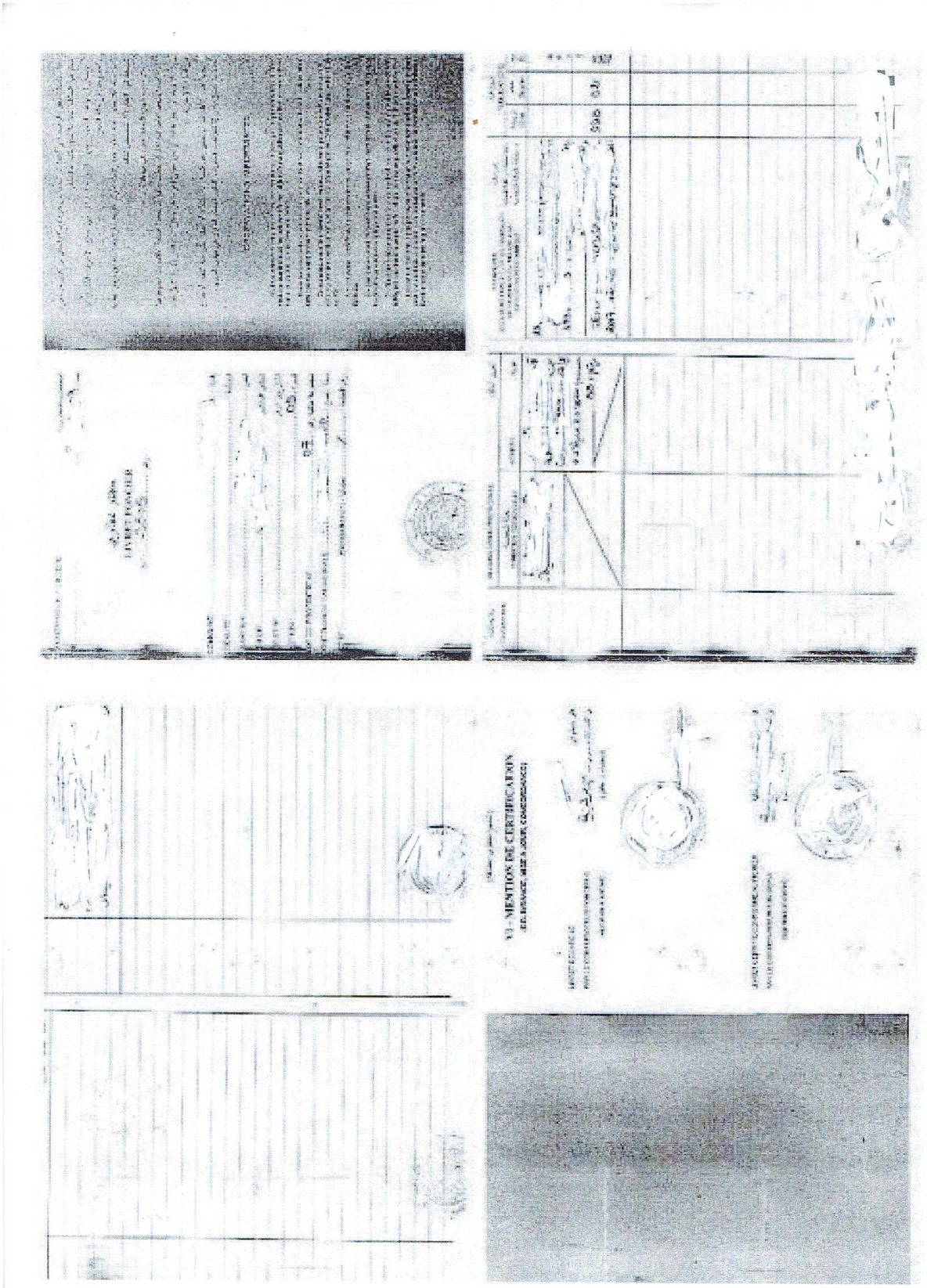

الملحق رقم 03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي
مديرية المصالح الفلاحية

قرار رقم /. يتضمن رفع
الشرط الفاسخ

إن والي ولاية الوادي

- بمقتضى الامر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26 المعدل و المتمم والمتضمن القانون المدني .
- بمقتضى القانون رقم 18/83 المؤرخ في 1983/08/13 المتعلق بالحيازة عن الملكية العقارية الفلاحية .
- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 و المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد .
- بمقتضى القانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالولاية ، المتمم .
- بمقتضى القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية .
- بمقتضى المرسوم رقم 724/83 المؤرخ في 1983/12/10 والمتعلق بتطبيق القانون رقم 18/83 المؤرخ في 1983/08/13 المذكور أعلاه و خاصة المادة من 17 الى 23 منه.
- بمقتضى المرسوم رقم 95/90 المؤرخ في 1990/06/23 المحدد لقواعد تنظيم المصالح الفلاحية وعملها .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 1994/07/23 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة بالولاية وهياكلها.
- بمقتضى المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 2011/06/08 المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح .
- بناء على التعليمة رقم 435 المؤرخة في 1984/04/18 المتضمنة الحيازة عن الملكية العقارية الفلاحية .
- بناء على قرار التنازل رقم المؤرخ في المتضمن التنازل عن قطعة ارض فلاحية ببلدية للسيد/ بمساحة و آر بشرط دفع الدينار الرمزي .
- بناء على تقرير اللجنة المختصة بتاريخ المتعلق بمعاينة أشغال الاستصلاح .
- بناء على شهادة الميلاد رقم الصادرة بتاريخ عن بلدية .

و بإقتراح من السيد/ مدير المصالح الفلاحية لولاية الوادي .

يقرر

المادة الأولى : يرفع الشرط الفاسخ المنصوص عليه في القرار رقم المؤرخ في و المشار إليه والخاص بالسيد/ بمساحة طبقا للمخطط المرفق .

المادة 02 : يكلف كل من السادة / الأمين العام للولاية ، مدير المصالح الفلاحية ، مدير التنظيم و الشؤون العامة ، مدير أملاك الدولة، مدير الحفظ العقاري ، رئيس دائرة المغير ، رئيس المجلس الشعبي البلدية . كل حسب اختصاصه بتنفيذ هذا القرار الذي سيسجل في مجموعة العقود الإدارية لولاية الوادي .

الوادي في :

الملحق رقم 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
Ministère de l'Agriculture et du développement rural
الغرفة الفلاحية لولاية الوادي
CHAMBRE D'AGRICULTURE DE LA WILAYA D'EL-OUED
البطاقة البيانية للمستثمرة
FICHE SIGNALETIQUE DE L'EXPLOITATION

رقم ..... بتاريخ 15-04-2013

L'EXPLOITATION		مستثمرة
Dénomination	عين الشيخ/عين الشيخ /عين الشيخ /عين الشيخ /طريق عين الشيخ	سمية
Localisation	سيدي خليل/سيدي خليل/سيدي خليل/سيدي خليل/المغير	وقع
Statut juridique	مالك و مستصلح Titres et actes	ر عقاري رقم 419 بتاريخ 14-11-2006 دفتر عقاري رقم 420 بتاريخ ر عقاري رقم 421 دفتر عقاري رقم 422 قرار رفع الشرط 14-11-2006 اسخ رقم 1758 بتاريخ 04-12-2011
الطبيعة القانونية	السند و العقود	
Taille : Superficie Totale	5هـ 6آر 86س	جم العقاري المساحة الإجمالية
S.A.U		ساحة الصالحة للفلاحة
Superficie irrigué	5هـ 66آر 86س	ساحة المسقية
Mocellement	ق1 عين الشيخ :1هـ 12آر 38س ق2 عين الشيخ : 17آر 60س ق3 عين الشيخ : 33آر 50س ق4 عين الشيخ : 93آر 38س ق5 طريق عين الشيخ :2هـ 50آر	جزئة 5 (قطع)
Limites	القطعة رقم 1	دود
Nord		الشمال
SUD	شارع	الجنوب
Est		الشرق
Ouest	شارع	الغرب
L'EXPLOITANT		ستثمر
Nom et Prénom		سم و اللقب
Date et lieu de naissance	29-12-19 المغير	ريخ و مكان الإزدياد
Adresse personnelle	المغير المغير	نوان الشخصي
N° carte professionnelle	رقم الملف 0	قم البطاقة المهنية
LES ACTIVITES		شاطات
Activité dominante	النخيل 5هـ 66آر 86س	شاط الرئيسي
Plantations	646نخلة / ق1 : 96 / ق2 : 110 / ق3 : 43 / ق4 : 147 / ق5 : 250	غراسات
Elevages(Types de poroduction - Importance du troupeau - Effectif)		بية المواشي نوع الإنتاج - أهمية و عدد القطيع
Autres activité	/	شاطات أخرى
Source d'eau	/ق1 : 1 بئر ارتوازي جماعي/ ق3 : 1 بئر ارتوازي جماعي/ ق5 : 1 بئر ارتوازي جماعي /	صدر المياه
Autres données		علومات أخرى
Observations		لاحظات
Sources des données	تصريح شرفي	صدر المعلومات
	رئيس فرع بصفته زغيب زين الدين	ت مراقبة الوثائق و المعلومات من طرف

نسخة طبق الأصل 05 سبتمبر 2013

السيد المفوض

Le secrétaire générale الأمين العام

032.24.56.99/032.24.05.14 فاكس : 032.24.03.28 حي السعيد عبد الحي ـ الوادي هاتف :
E-mail: contact@caw-souf.com site web: www.caw-souf.com

الملحق رقم 05

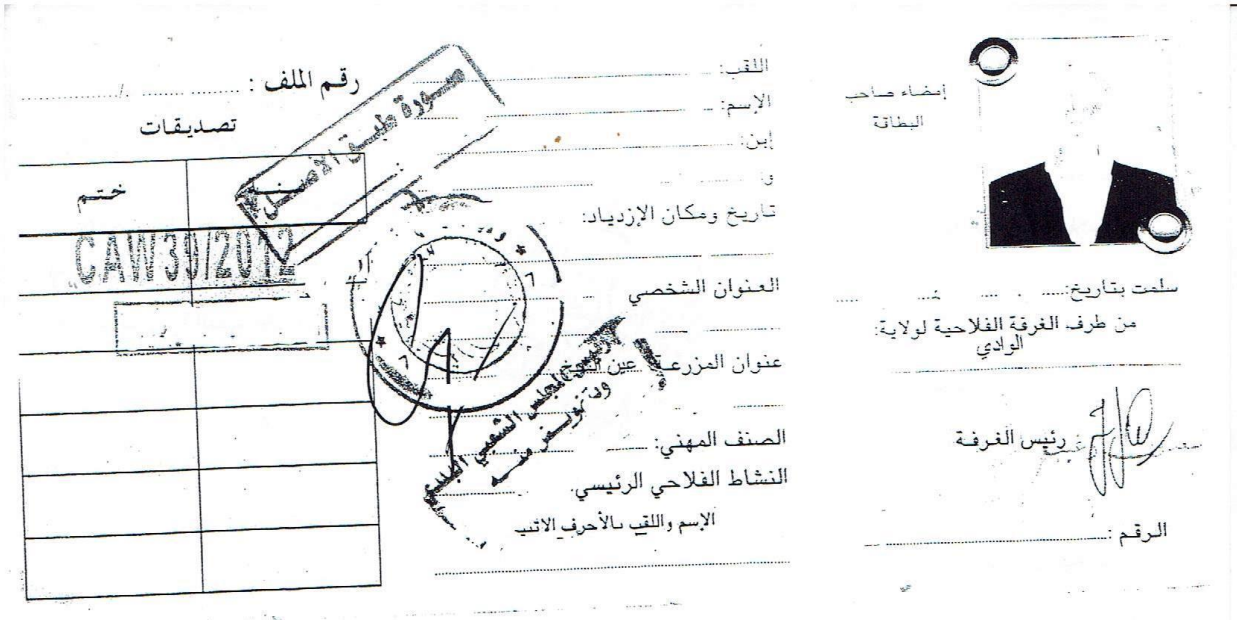

رقم الملف : ..... /.....

تصديقات

ختم	
CAW39/2012	

اللقب: .....

الإسم: .....

إبن: .....

تاريخ ومكان الإزدياد: .....

العنوان الشخصي .....

عنوان المزرعة .....

الصنف المهني: .....

النشاط الفلاحي الرئيسي .....

الإسم واللقب بالأحرف الاتينية .....

إمضاء صاحب البطاقة

سلمت بتاريخ: ..... / ..... / .....

من طرف الغرفة الفلاحية لولاية الوادي

رئيس الغرفة

الرقم : .....

* تتم المصادقة على هذه البطاقة من طرف الغرفة الفلاحية الولائية.

* تجدد هذه البطاقة إجباريا كل ستة (06) سنوات.

* لا تعتبر سارية المفعول إلا إذا حملت مصادقة السنة الجارية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الغرفة الوطنية للفلاحة

البطاقة المهنية للمستثمر الفلاحي

C.N.A

N° .....